



المؤسسات المالية الإسلامية ودورها للإسهام في تحقيق التنمية: التحديات وسبل المواجهة

أ.د. متمر. مازن عيسى الشيخ راضي
جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد
mahm9016@gmail.com

حسن موسى طاهر الموسوي
كلية الامام الكاظم ع للعلوم الاسلامية الجامعة
hassan.musa@iku.edu.iq

المستخلص

يُعدّ تمويل التنمية الاقتصادية من الركائز الأساسية، لتحقيق النمو المستدام والرفاهية الاجتماعية، حيث يتطلب توفير الموارد المالية الكافية لتمويل المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية وتعزيز الابتكار، وفي هذا السياق تبرز المقاربة الإسلامية لتمويل التنمية، باعتبارها أنموذجاً متميزاً يتماشى مع القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية، ويعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر التعامل بالفائدة (الربا)، وتشجع المشاركة في المخاطر، والاستثمار المنتج، لذا فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، تسلط الضوء على البدائل التمويلية العادلة التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة، مع إمكانات التمويل الإسلامي لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات المالية والاقتصادية، وفقاً لقيم العدالة والمساواة والتكافل الاجتماعي ضمن حدود الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المؤسسات المالية الإسلامية، التنمية الاقتصادية.



Islamic Financial Institutions and Their Role in Contributing to Development: Challenges and Ways to Address Them

Hassan Musa Taher Al-Moussawi
Imam Al-Kadhim College for
Islamic Sciences University
hassan.musa@iku.edu.iq

Prof. Mazen Issa Al-Sheikh Radhi
University of Kufa, Faculty of
Administration and Economics
mahm9016@gmail.com

Abstract

Economic development financing is a fundamental pillar for achieving sustainable growth and social well-being. It requires the provision of sufficient financial resources to finance productive projects, infrastructure, and foster innovation. In this context, the Islamic approach to development financing emerges as a distinct model that aligns with ethical values and social justice. It is based on the principles of Islamic Sharia, which prohibit interest (riba) and encourage risk-sharing and productive investment. Therefore, studying economic development financing from an Islamic perspective highlights fair financing alternatives that contribute to achieving comprehensive development, while highlighting the potential of Islamic finance to enhance the economy's ability to address financial and economic challenges, in accordance with the values of justice, equality, and social solidarity within the bounds of Islamic Sharia.

Keywords: *Islamic finance, Islamic financial institutions, economic development.*



المقدمة

إن إمكانات الحصول على التمويل في دعم وتطوير عمليتي النمو والتنمية، مع وجود نظام مالي فعال قادر على توفير الخدمات الأساسية، يمكن أن يقدم اسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية للبلد، بالإضافة إلى الائتمان الذي هو بمثابة الوقود للنشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من تنوع المشاريع، فإنها تحتاج إلى تمويل، حتى ترى النور على أرض الواقع، لذا يمكن القول بأن التمويل له الدور المهم في رسم وتحقيق سياسة البلد الاقتصادية والتنمية، وإن الغرض من الحصول على التمويل، هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة.

كما يُعد التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسات لمواجهة حالة العجز المالي، إذ يتضمن التمويل محرك أساس للمؤسسات المالية، للعمل على تحرير الأموال المكتنزة سواء داخل أو خارج المؤسسة، بما يوفر احتياجات التشغيل من خلال انجاز المشاريع المعطلة أو إنشاء أخرى، وإن حسن اختيار طرق التمويل يكون البديل في تكلفة المؤسسات أقل ما يمكن من تكلفة رأس المال، ويعد التمويل أساساً لرسم السياسات الاقتصادية.

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث التالي:

تواجه المؤسسات المالية الإسلامية تحديات متعددة في سعيها للإسهام الفاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الرغم من التزامها بالمبادئ الشرعية التي تميزها عن الأنظمة المالية التقليدية، إلا أنها تعاني من معوقات مثل القيود التنظيمية، وضعف الابتكار المالي، وقلة الوعي بأدوات التمويل الإسلامي، هذه التحديات قد تعرقل قدرتها على دعم المشاريع التنموية وتعزيز الشمول المالي، لذا، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على العقبات التي تعترض المؤسسات المالية الإسلامية، وتبحث في السبل الممكنة لمواجهتها، بما يضمن تحسين أدائها وزيادة تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من افتراض:



إن مفهوم التمويل الإسلامي يبنى على الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم إمكاناته في توفير التمويل اللازم للمؤسسات المالية الإسلامية.

أهمية البحث

إن أهمية التمويل الإسلامي لتحقيق الاستثمار، تتجلى من خلال إقامة العديد من المؤسسات المالية التي تعمل على تقديم التمويل اللازم لمختلف المشروعات الاقتصادية، والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لكل معاملاتها المالية، ونوعية سلعها المنتجة وخدماتها الاجتماعية المقدمة، التي يُراعى فيها الأولويات الإسلامية، والتي تحقق أكبر فائدة ممكنة للمجتمع وأفراده، وتكتمل ما لا تستطيع الدولة القيام به، بسبب العجز في الموازنة أو في ميزان المدفوعات أو في الديون الخارجية المكبلة بها، لذا فإن التمويل الإسلامي يؤدي للمجتمع خدمات جوهرية، يمكن الاعتماد عليه إذا طُبق بأحكام الشريعة في انقاد البشر من الآفات التي تنخر خلاياه.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- إيجاد بدائل للتمويل التقليدي على مستوى الأفراد والمؤسسات.
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال.
- المساهمة في تخصيص الموارد.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هيكلية البحث

لتحقيق غاية هذا البحث، تم تقسيمه إلى مبحثين، إضافة إلى المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول (إمكانات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية)، مقسماً إلى مطلبين: المطلب الأول (إمكانية المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية)، بينما يتناول المطلب الثاني (الإمكانات التي تنتهجها المؤسسات المالية الإسلامية في مواجهة التحديات)، وتناول المبحث الثاني (التحديات التي تعترض المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية) مقسماً إلى مطلبين: المطلب الأول (التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية)،



بينما تناول المطلب الثاني (التحديات التي تواجه سوق الأوراق المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية).

المبحث الأول: التحديات التي تعترض المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية
برزت مبادرات عدة لقيادة التمويل الإسلامي، ومن أبرزها: بريطانيا وماليزيا والإمارات والبحرين، وذلك من خلال عقد كثير من المؤتمرات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، إذ تفخر بريطانيا بماضٍ تليد لتأسيس سوق الأوراق المالية، وحاضروا وعاد وتميّز في خارطة المراكز المالية عالمياً، والذي حق لها أن تفخر بذلك، لأنها جاءت متقدمة على جميع المراكز المالية في العالم⁽¹⁾، إذ تعد أول دولة أوروبية تنتهج مسار التمويل الإسلامي، لمتلاكها البنية التحتية، والتراكمات المعرفية، ما يؤهلها في قيادة التمويل الإسلامي⁽²⁾.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية
إن المصارف الإسلامية المتعددة الأغراض، والتي لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، تجعل لها القدرة على تفعيل النشاط الاقتصادي في مختلف المجالات، ونظراً للأغراض المتعددة للمصارف الإسلامية، فهي شركات مساهمة وتمتلك أساليب متنوعة لتمويل مشاريعها الاستثمارية، مما يجعلها قادرة على تفعيل الاستثمارات، والآن معظم الودائع في المصارف الإسلامية قصيرة الأجل، لم تتمكن من التوسع في الاستثمارات طويلة الأجل، وانحسر معظم نشاطها في مجال المراجعة، أما بقية الآليات المتبعة من قبل المصارف الإسلامية فما يزال دورها ضعيفاً جداً، وهذا بطبيعة الحال يضعف دورها في تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إلى تحقيقها، إلا أنها تحاول التوسع في تنويع آليات التمويل بصورة تدريجية، ولكنها محاولات ضعيفة ينتابها الكثير من التخوف والحذر⁽³⁾، وتعاني المصارف الإسلامية من مخاطر تمويل الاستثمارات في مختلف المجالات لا سيما في مجال المضاربة

(¹) The Global Competitiveness Report 2013-2014, World Economic Forum, Geneva, p14.

(²) فضل عبد الكريم محمد البشير، تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي: التمويل الإسلامي نموذجاً، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ص3.

(³) عبد الله علي عبد الله الطوقي، مصدر سابق، ص126-127.



والمشاركة والمراوحة والسلم والإستصناع، ولهذا نلاحظ المصارف الإسلامية تستخدم هذه الآليات في تمويل استثمارات معينة، وبحذر شديد، ومعظم مواردها تذهب لتمويل الاستثمارات في مجال المراوحة، لأن مخاطرها منخفضة⁽¹⁾.

أولاً: تحديات العولمة التي تعيشها المصارف الإسلامية: بات واقعاً مغايراً لما كانت عليه في الماضي، فاليوم نجد العولمة بتجلياتها الاقتصادية والمالية، وحرية الانتقال، وحرية العمل، وحرية الاستثمار، وحرية تقديم الخدمات المالية والتجارة فيها، هذا كله يعني وجود منافسة شرسة من جهة، وفرص متاحة من جهة أخرى، فالمصارف الإسلامية اليوم، أمام منافسة قاسية مع مؤسسات ذات قوة فائقة، مالياً وتقنياً، ولن تقف هذه المؤسسات المالية التقليدية العملاقة عند منافسة المصارف الإسلامية بما لديها من أدوات مالية نقدية، وإنما سوف تنافسها، مستخدمة أدوات وصيغ وأساليب عملها ومنتجاتها المالية، وسوف تتعامل هذه المؤسسات ولو من خلال فروع أو منافذ بالأدوات والصيغ المالية الإسلامية، مستهدفة الحصول على المزيد من العوائد والإيرادات، ومعنى ذلك أن المصارف الإسلامية، أصبحت أمام عملية محكمة من منافس قوي في مجال التكنولوجيا والبحث والابتكار والمال والاتصالات وغير ذلك، وبالتالي سوف يقدم الخدمة المصرفية في ثوبها الإسلامي مع المزيد من الإتقان والجودة والسهولة واليسر، وبذلك يجذب إليها الكثير من المتعاملين مع المصارف الإسلامية تمويلاً واستثماراً⁽²⁾، إن نجاح تجربة المصارف الإسلامية في مواجهة التحديات، عامل جذب لخبره الهندسة المالية والمصرفية لاستكشاف هذا المجال الجديد من الصيرفة، وذلك من خلال وضع الخبرة العلمية والعملية بالتعاون مع علماء الشريعة الإسلامية، من أجل تعزيز صناعة الصيرفة الإسلامية، إلا أنه وبالرغم من النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية خلال مسيرتها، ورغم الجهود المبذولة والكبيرة لجعل الصناعة تواكب الأحداث الاقتصادية، وتساهل الأساليب المالية الحديثة، بما يتناسب مع مبادئها وطبيعة عملها، إلا أن هناك جملة من الصعوبات والتحديات التي تواجهها منها: ما يتصل بطبيعة عملها، ومنها ما يتصل بإدارة المصادر بذاتها، ومنها ما يتصل بالتشريعات المحلية، فضلاً عن ما يتصل بالمتغيرات الدولية، خاصة مع ما يشهده العالم

(1) نفس المصدر أعلاه، ص 139.

(2) شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، مصدر سابق، ص 118.



من متغيرات اقتصادية سريعة، تركت آثارها على الأنظمة المصرفية والأسواق المالية العالمية، والتي حدثت من قدرتها على تقديم التمويل الضروري للقطاعات والمشاريع الاقتصادية، التي هي بحاجة للتمويل، جميع هذه العوامل تضع الصناعة المصرفية الإسلامية أمام حال من التحدي والانتباه إلى ما سيؤول إليه الاقتصاد العالمي⁽¹⁾، ولعل من أهم تحديات العولمة التي تعيشها المصارف الإسلامية هي⁽²⁾:

1. **تحدي الوعي المالي الإسلامي:** من أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية، هي قلة الوعي المالي الإسلامي، والسبب هو غياب مؤسسات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية، رغم التطور التكنولوجي والتعليم والتدريب، حيث إن البحث والتطوير هو أحد ركائز الاقتصاد الجديد، وأهم أركان نمو العمل المصرفي الإسلامي، خاصة في ظل العولمة المصرفية، والذي ما زال في مراحله الأولى مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، والذي يلاحظ أن عمليات البحث والتطوير المتعلقة بالمصرفية الإسلامية، لا تحظى بنفس الاهتمام الذي يتلقاها الواقع المالي والمصرفي للدول المتقدمة.
2. **تحدي المنافسة غير المكتملة مع البنوك التقليدية العالمية:** تعد التحديات المهمة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية، ودخول المصارف الإسلامية في حيز المصارف العالمية، يضعها أمام منافسة غير متكافئة، نظراً للإمكانيات التكنولوجية لهذه المصارف في تقديم الخدمات المتنوعة، والإنفاق على عمليات البحث والتطوير. ثانياً: **تحديات الفروع والمنافذ الإسلامية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي:** في ظل تنوع الدوافع والآراء، حول قيام المصارف التقليدية العالمية والمحلية بفتح هذه النوافذ، إذ هناك الدافع الاقتصادي المتمثل في جني الأرباح، وهناك الدافع الديني المتمثل في الإيمان بالمنهج الإسلامي، والحرص على التحول إليه، مما يمكن أن يتم التأكيد عليه، أن التحدي كبير وخطير،

(1) حمو زروقي آمال وسهلي رقية، التحديات المواجهة لانخراط المصرفية الإسلامية في النظام العالمي، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر، 2019، ص 585.

(2) فهيمة حاجي، تفعيل أداء الصيرفة الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الصيرفة الإسلامية في دول الخليج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 137-139.



لأن الذي يقوم بالنشاط المصرفي الإسلامي من المصارف التقليدية، ليس مجرد مصارف تقليدية محلية، بل دخل في هذا المجال مصارف عالمية، كما أنها ليست مصارف صغيرة، وإنما هي مصارف عملاقة من كبريات المصارف العالمية، مثل: مصرف (Citibank) ومصرف درسندر كلانيورت بنسن، ومجموعة (ANZ) الأسترالية، ثم أن هذه البنوك لم تقتصر على فتح هذه الفروع في مقارها الرئيسية في الخارج، وإنما في فروعها المنتشرة في البلاد الإسلامية، فهي تعمل بجوار وفي داخل السوق المالية الإسلامية⁽¹⁾.

ثالثاً: عدم اكتمال الإطار المؤسسي للملائم للمصارف الإسلامية: والذي يعتبر أخطر تحدي يواجه العمل المصرفي الإسلامي، والتمويل الإسلامي، وهو بناء كيان أو إطار مؤسسي سليم، فكل نظام متطلباته المؤسسية، والمصاريف الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية، والتي يفترض أن توفر طرق وسبل بديل لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري، والتمويل الاستهلاكي، ورأس المال قصير الأجل، ورأس المال طويل الأجل، وهناك حاجة إلى قيام العديد من المؤسسات التي تدعم بعضها البعض بمهام مختلفة، والتي تشمل أسواق الأوراق المالية، وبنوك الاستثمار، ومؤسسات الأسهم، مثل: صناديق الاستثمار، وبرامج المعاشات وغيرها⁽²⁾.

رابعاً: التحديات القانونية: إذ إن هناك عدد محدود من الدول التي قامت بإصدار قوانين تختص بتنظيم النشاط المصرفي والمال الإسلامي⁽³⁾، إضافة إلى أن معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي، غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية، لأنها وضعت لتتناسب مع عمل البنوك التقليدية، وعليه فإن الكثير من هذه القوانين تتضمن أحكاماً لا تتناسب مع عمل المصارف الإسلامية، كما أن المصارف الإسلامية تعاني من مشكلة ارتفاع الضرائب والأرباح، خاصة وأن المستثمرين في المشاركة والمضاربة يعملون على التهرب من دفع هذه الضرائب، من خلال عدم الإفصاح عن نتائج أعمالهم

(1) شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، مصدر سابق، ص 120.

(2) عيسى دراجي ومنور أوسرير، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهونات المستقبل، غرداية، 23-24، 2011، ص 4.

(3) الجوانب القانونية في الصناعة المالية، بنك الكويت المركزي، متاح على: www.cbk.gov.kw/ar



والأرباح المحققة، فضلاً عن مشكلة الضرائب المدفوعة على الأرباح التي توزع على الدواع الاستثمارية، كونها لا تعمل على أساس جزء من التكاليف الإجمالية للبنك⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه السوق المالي الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية

تمثل الأسواق المالية قاعدة يرتكز عليها مسار النمو الاقتصادي المعاصر من خلال توفير مصادر تمويل مختلفة للأنشطة الاقتصادية، باعتبار السوق المالي الإسلامي إحدى أجهزة الوساطة الهامة في الاقتصاديات المعاصرة، وكونه إحدى المؤسسات المالية التي توفر للمستثمر الضمان والسيولة والربحية والتوازن بينهما، وهناك جملة من التحديات التي تواجه السوق المالي الإسلامي منها:

أولاً: التحديات التي تقف حائلاً دون قيام السوق المالي الإسلامي: يُعد السوق المالي من ضروريات الاستثمار في المصارف الإسلامية، ونتيجة عدم امتلاك المصارف الإسلامية أدوات مالية تتمتع بها بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية التقليدية، من قدرة تحويل استحقاقات الأموال والموارد قصيرة الأجل إلى تمويل واستثمارات طويلة الأجل، وكذلك سهولة تسهيلها، مع تحقيق قدر من الربح والأمان، حيث إن المصارف الإسلامية لا تمتلك الأدوات التي تمكنها من استقطاب الموارد والأموال ذات الأجل الطويلة من العملاء، فهي تقتصر على عمليات الودائع الجارية والتوفير، والاستثمار خلال فترة قصيرة، مما يدفع التخلي عن المشاريع ذات الأجل الطويلة، مثل: المشاركة. ويعمل السوق المالي الإسلامي على تحقيق أكبر عائد على الأموال في هذه المصارف، وضمان إمكانية تسهيلها للاستثمارات عند الحاجة، وتعبئة الأموال لإعادة استثمارها في القنوات التمويلية والاستثمارية الملائمة⁽²⁾.

إنّ إختلاف القوانين والتشريعات التي تحكم عمل البورصات في الدول الإسلامية، يعد من التحديات التي تواجه السوق المالي الإسلامي، مما يعني توحيد هذه القوانين والتشريعات بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما لإختلاف الهياكل الاقتصادية الإسلامية، وغياب الإرادة السياسية،

(1) حمو زروقي آمال وسهلي رقية، مصدر سابق، ص 90-91.

(2) عديلة خنوسة ولحسن فوزيل، التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 96.



وعدم التعاون بين الدول الإسلامية، يقف عائقاً وتحدياً يواجه السوق المالي الإسلامي، فضلاً عن عدم الوعي الكافي لدى المستثمرين في الدول الإسلامية للتداول في البورصات المختلفة.

ثانياً: التحديات التي تعوق دون تطور صناعة الصكوك الإسلامية: رغم التطورات المتزايدة التي تشهدها صناعة الصكوك الإسلامية، إلى أنها ما زالت تواجه العديد من التحديات التي تعوق هذا التطور، ولعل أبرز تلك التحديات هي⁽¹⁾:

1. **الأراء الفقهية:** إن الاختلاف الفقهي حول شرعية الصكوك الإسلامية ومدى توافقها مع

أحكام الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية، هو ما يؤدي إلى فقدان ثقة المتعاملين فيها، وتراجع الإقبال عليها، وتحقيق خسائر أو انخفاض في الأرباح.

2. **الإطار التشريعي والتنظيمي:** يعد غياب الإطار التنظيمي الذي ينظم عمل هذه الإصدارات، الأمر الذي قد يعوق من زيادة إصدار الصكوك بشكل عام.

3. **التصنيف إنتمائياً:** قبل إصدار الصكوك الإسلامية، لا بد من تصنيفها إنتمائياً من قبل وكالات دولية، وأخذ المشورة من صندوق النقد الدولي، وغيره من المؤسسات المالية الدولية، وهذا ما يؤدي إلى تكلفة كبيرة على حملة أو مصدري تلك الصكوك، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض كثير من العوائد المتوقعة.

4. **نقص الكوادر المؤهلة:** أخذت صناعة الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، تطوراً سريعاً لأنها بقيت تعاني من نقص واضح في الكوادر البشرية المؤهلة والمدرب في مجال التعاملات المالية الإسلامية، ولا شك أن ضعف العاملين سيفرض تهديداً من حيث المخاطر التشغيلية، ويُعيق في نفس الوقت إمكانية نمو وتطور تداول الصكوك الإسلامية.

المبحث الثاني: إمكانات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية

تُعد المتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاساً واضحاً على تطورات أداء أعمال المؤسسات المالية، حيث تتلخص أهم تلك المتغيرات في زيادة حدة المنافسة في الأسواق، وعولمة

(1) نوال عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الدولية "البحرين"، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.



الأعمال المالية والمصرفية، وتحريرها، حيث لم يعد دورها كمؤسسات مالية منحصراً في العمليات الادخارية للأفراد، وإنما أصبح لها الدور في العمليات الائتمانية والاستثمارية بمختلف أنواعها، مما أدى إلى ظهور ونمو كيانات مالية جديدة، والتي تُعبر عن تطورات واضحة في عالم النظام المصرفي من خلال تزايد التوجه نحو العمل المصرفي الشامل، والذي جاء ليرجم عملية توسيع أعمال المصارف في تقديم كافة الخدمات والأنشطة المصرفية التقليدية، والإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى التوسع في أنشطة سوق الأوراق المالية، والدخول في مجالات جديدة، كقيام المصارف بنشاط التأمين وممارسة أعمال الاستثمار، وبما أن الاستثمار يعد عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعنصراً فعالاً لنهوض الاقتصاد الوطني، سعت المصارف الإسلامية إلى تنويع مصادر تمويلها، واستخدامها في مختلف المجالات والقطاعات، وتوسيع أنشطة الصيرفة الاستثمارية عن طريق استحداث أدوات مبتكرة لتحفيز الاستثمار وزيادته⁽¹⁾.

المطلب الأول: إمكانية المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

إن نجاح المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، يعني بالدرجة الأولى ضرورة التحول من البحث عن كفاءات وآليات تطبيق ما توصلت إليه المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، والعمل على تكييف منتجاتهم بما يوافق الشريعة الإسلامية، ومبادئ النظام المالي الإسلامي إلى البحث عن الحاجات الفعلية للمتعاملين الماليين والاقتصاديين المسلمين من طالبي التمويل، والباحثين عن فرص الاستثمار، والعمل على إشباعها من خلال إيجاد الأدوات المالية الجديدة، أو الحلول العملية لمشكلات قائمة، أو على الأقل البحث عن فرص الاستفادة من أفضل ما توصل إليه الابتكار في المؤسسات المالية التقليدية دون المساس بمبادئ العمل المالي الإسلامي.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال مراعاة عوامل أساسية⁽²⁾:

أولاً: العوامل الأساسية في تحقيق تمويل التنمية الاقتصادية:

(1) دوفي قرمية، دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 2، ديسمبر، 2017، ص114.

(2) عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية "واقع وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد9، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009، ص235-236.



- **الخروج من الخلاف الفقهي:** إن النظام المالي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي بحاجة إلى التوافق بين المذاهب الفقهية، التي تعد من الانطلاقات الأساسية في صناعة المنتجات المالية الإسلامية، والخروج من مواطن الخلاف في المنتجات المالية والابتكارات، التي لا بد أن تكون خالية من الخلاف الفقهي.
- **الكفاءة الاقتصادية:** إن الابتكار الذي تقوم به المؤسسات الإسلامية، لا يكفي أن يكون ذات مصادقية شرعية فقط، بل يكون ذات كفاءة عالية مقارنة بالابتكارات المالية الربوية، وبسبب عدم وجود فروق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية بشكل عام، تجعل من هذه المنتجات طلباً مرناً جداً، فضلاً عن تجنب الابتكارات زيادة آثار اقتصادية، متمثلة: بالتضخم والبطالة وسوء توزيع الثروة.
- **التوافق بين السياسات والتشريعات الحكومية:** هناك هدفان رئيسيان للدولة عند وضعها لسياساتها وتشريعاتها: أولاً: هو مصلحة الفرد في مجالات شتى، ثانياً: هو مطابقة مصلحة المجتمع مع الفرد، وهو ما تسعى كل الشعوب لتحقيقه، لذا ووفقاً لهذه الاستراتيجية لا بد أن تكون كل المؤسسات الإسلامية تخدم هذين الهدفين، ولا تخرج عن إطارهما، ولتحقيق مصلحة الفرد دون المجتمع تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد، وبالتالي التخطيط غير السليم.
- **خدمة المجتمع:** إن الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى تعظيم المنفعة من خلال الأعمال الربحية، فهو مشترك مع الاقتصاد الوضعي، كذلك يهدف إلى تعظيم المنفعة الأخروية، حيث لا غنى للمجتمعات الإسلامية عن هذا الهدف، لذا طرح المصارف الإسلامية، ابتكارات مالية تلبي هذه الحاجة، وتكون بذلك متميزة في خدمة المجتمع المسلم.
- **البعد عن التركيب والتعقيد:** مع زيادة التركيب والتعقيد يتم الابتعاد عن الأصالة والابتكار، وتزداد التكاليف والإجراءات، فقد يؤدي التعقيد إلى الدخول في معاملات تكون في عمقها ضمن الممنوع، فالصيغ الشرعية لا ينبغي تشويهاها بالتركيب والتعقيد، بل لا بد أن تكون واضحة وسهلة.
- **الموازنة بين التفكير والتنفيذ:** أي أن فريق البحث والتطوير في المؤسسات المالية الإسلامية، يحتاج إلى مهارات تقنية خلاقة، كما يحتاج إلى مهارات فكرية مبدعة، وذلك لأن



المفكر لا يعرف دائماً كيف ينفذ أفكاره، وعليه فالتوازن بين المفكرين والمنفقين يعد أمراً حاسماً لضمان نجاح الابتكار.

تُعد المؤسسات المالية الإسلامية، القاعدة الرئيسية للنمو الاقتصادي، ومراًة للاقتصاد القومي، والمحرك الأساس للتمويل، وتعد الأسواق المالية أحد هذه المؤسسات، والوسيلة الفعالة في توظيف المدخرات في القنوات الاستثمارية، مما يجعل استخدامات الموارد المالية رشيداً، خصوصاً عند استنهادها بالأرباح⁽¹⁾.

ثانياً: إمكانية قيام سوق مالية إسلامية موحدة:

تشهد الأسواق المالية الدولية والإقليمية، انتشاراً متزايداً للمؤسسات المالية الإسلامية، سواء كانت في شكل المصارف الإسلامية، أو شركات استثمارية إسلامية، أو في شكل تحول بعض البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية، أو تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب المنتجات المصرفية التقليدية، وتختلف المصارف الإسلامية في طبيعتها عن طبيعة المصرف التقليدية، الأمر الذي يتطلب أهمية توافر كوادر بشرية مؤهلة علمياً وعملياً للعمل بالمصارف الإسلامية، وتلعب المعاهد المصرفية دوراً هاماً في تأهيل الكوادر البشرية للقطاع المصرفي⁽²⁾.

المطلب الثاني: الإمكانيات التي تنتهجها المؤسسات المالية الإسلامية في مواجهة التحديات

ومن أهم تلك الإمكانيات التي تنتهجها المؤسسات المالية الإسلامية في مواجهة تلك التحديات:

- **منهج المحاكاة:** ويعد منهج المحاكاة الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تدور فكرته على تقليد المنتجات المالية التقليدية، مع توسيط السلع وإدراج بعض الضوابط الشرعية عليها، حيث تكون نتائجها محددة مسبقاً، وهي النتائج نفسها

(1) أشرف محمد دوابه، السوق المالية الإسلامية الموحدة "تحديات ومقومات"، الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول، تركيا، 8-9 نوفمبر، 2019، ص18.

(2) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث دور المعاهد المصرفية في تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، 19-20 نوفمبر، البحرين، 2005، ص2.



التي يحققها المنتج الربوي (التقليدي)، ويتميز هذا الأسلوب بالسرعة وسهولة التطبيق، إذ يوفر الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير.

○ **منهج الأصالة والابتكار:** يعد منهج الأصالة والابتكار أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا المنهج يحافظ على المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية، ما دام يفي بمتطلبات المصادقية الشرعية، كما يساعد ذلك على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية⁽¹⁾.

○ **منهج التحوير:** يقوم منهج التحوير على إيجاد منتجات مالية جديدة اعتماداً على منتجات مالية شرعية، كما يمكن تطبيق هذا المنهج من خلال اشتقاق منتج جديد من منتجين أو أكثر، ومن الأمثلة على هذا المنهج عقد الاستصناع، وهو عقد مشتق من عقدين هما: الإجارة والسلم، لكنه يمتلك خصائص يختلف بها عن كل منهما، ويؤدي هذا المنهج إلى توليد مجموعة كبيرة من المنتجات المقبولة مع إعادة النظر في جوانبه الشرعية، لأنه ليس بالضرورة نصل إلى منتج مالي يراعى ضوابط الشريعة الإسلامية حتى ولو كان الأصل حلالاً⁽²⁾.

أولاً: مؤشرات نجاح المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية

إن النجاحات الكبيرة التي حققتها المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تلتبس من خلال المؤشرات الآتية:

المؤشر الأول: زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية:

شهدت الساحة المصرفية تطوراً واضحاً على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، من خلال العمل المصرفي الإسلامي، إضافة إلى قيام الكثير من البنوك التقليدية بفتح نوافذ للخدمات المصرفية الإسلامية إلى جنب خدماتها المصرفية، مما يدل على اتساع عدد المؤسسات المالية الإسلامية الذي يصل إلى نحو 2000 مؤسسة، منها المصارف الإسلامية، ومنها نوافذ للخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك الربوية.

(1) عبد الكريم قندوز وأحمد مداني، مصدر سابق، ص16.

(2) سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، الكويت، 2004، ص130-131.

**المؤشر الثاني: زيادة حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية:**

يعزز هذا المؤشر نجاح التمويل الإسلامي عالمياً، بحجم أصول واستثمارات للمصارف الإسلامية بلغ ٢,٤ تريليون دولار، سنة 2015، وبحسب تقرير "المؤتمر العالمي الأول للصيرفة والمالية الإسلامية، الذي نظّمته جامعة أم القراء في آذار 2016، والذي يتوقع أن يصل حجم هذه الأصول المالية إلى ٣,٤ تريليون دولار، في نهاية عام 2018، وهو ما يمثل ١,٥ % من إجمالي الأصول العالمية ومعدل نمو يتراوح بين 15 و 20%"⁽¹⁾.

المؤشر الثالث: نقل المستثمرين المسلمين اموالهم إلى المؤسسات المالية الإسلامية:

لاحظ المهتمون في العالم بالشأن المالي، قيام المستثمرين المسلمين بالتوجه للمؤسسات المالية الإسلامية، بعد أن كانوا معرضين عن التعامل وإدخال أموالهم في المؤسسات المالية غير الإسلامية، حيث أجريت إحصائية على المنتسبين إلى المؤسسات المالية الإسلامية، فظهر أن 96% من المتعاملين مع هذه المؤسسات، دفعهم للتعامل معها، لأنها مؤسسات إسلامية.

المؤشر الرابع: نمو الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية:

إن معدل نمو الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، والذي يتراوح ما بين 15 و 20% سنوياً، كان من أهم عوامل نجاح وانتشار العمل المصرفي الإسلامي⁽²⁾. ولا شك أن المؤسسات المالية الإسلامية المعنية بالدرجة الأولى برفع كفاءة العاملين لديها، وزيادة القدرة المعرفية التي تمكينهم من كسب الخبرة في عملهم، فإذا كانت المؤسسات الأكاديمية، مدعوة إلى ربط مساراتها ومشاريعها البحثية، لتلبية احتياجات المؤسسة المالية، فإن المؤسسات المالية الإسلامية لها الدور الكبير في مجال البحث العلمي، ومن ثم فإن المؤسسات المصرفية معنية بالدعم الموجه لبنية البحث العلمي، من تمويل، وتشجيع، وتحفيز⁽³⁾.

ثانياً: التطوير والابتكار في صيغ التمويل والاستثمار

(1) محمد سعيد المجاهد ومحمد بن راشد الغاربي، المؤسسات المالية الإسلامية: بين الواقع والمأمول، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي: "المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق"، إسطنبول، تركيا، 16-17 أبريل، 2018، ص70.

(2) محمد سعيد المجاهد ومحمد بن راشد الغاربي، مصدر سابق، ص70.

(3) نفس المصدر أعلاه، ص79-80.



للسياسة النقدية الإسلامية دوراً هاماً في التمويل الإسلامي، فضلاً عن إسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية، فلا بد أن تكون الوسائل والأدوات الكمية والنوعية متنسقة تماماً مع أسس وأحكام الشريعة الإسلامية، وأن يكون النظام المصرفي قادراً على تعبئة المدخرات بشكل فعال، وأن يقدم الخدمات المصرفية بطريقة مثلى، للوصول إلى العدد الأمثل من طالبي التمويل، وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة من التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

وتقوم المصارف الإسلامية على تحقيق التضامن الاجتماعي في الإطار الذي يؤدي إلى وضع الأموال تحت تصرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يمكن أن ترفض البنوك التقليدية (الربوية) إقراضها، فضلاً عن أنها تساهم في تمويل المشروعات المحلية الهامة، والتي من شأنها أن تسهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي، وبما يضمن تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاد⁽²⁾.

ويرى الباحث أن إمكانات قيام المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال البحث والتطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك صناعة وهندسة المنتجات المالية الإسلامية، بما يجعلها مصدر مهم في جذب المدخرات من طبقة (المقرضين)، وتوظيفها من قبل المستثمرين (المقترضين)، لتصبح مصدراً مهماً في تمويل المشروعات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً.

(1) نوري عبد الرسول الخاقاني وأحمد عباس عبد الحسين الصافي، السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي معاصر: الآليات والمركزات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 1، 2021، ص1.
(2) هاشم مرزوك الشمري وعباس كاظم الدعيمي، المصارف الإسلامية والبنوك التجارية إمكانات التعاون ومعوقاته الأردن حالة تحليلية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، العدد 12، 2009، ص119.



الخاتمة

الاستنتاجات:

1. تُمثل المؤسسات المالية الإسلامية الحل الأمثل لقضية التنمية الاقتصادية، عبر تحويل الأموال الفائضة من المدخرين الراغبين في استثمار أموالهم وفقاً للشريعة الإسلامية، إلى المستثمرين الذين يحتاجون إلى تمويل إسلامي لمشاريعهم.
2. تعتمد المؤسسات الإسلامية على ابتكار أدوات ومنتجات تتناسب مع الصناعة المالية الإسلامية، والتي توفر التمويل اللازم والمتطلبات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية.
3. . يركز مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي على تكوين رأس المال، بينما يركز مفهوم التنمية من المنظور الإسلامي على الجوانب المادية والروحية والأخلاقية، بالإضافة إلى جعل الإنسان هو المحور الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. . للمؤسسات الإسلامية دور حيوي في التنمية الاقتصادية، من خلال اتباع النهج الإسلامي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تعكس التنمية الاجتماعية، لأن المعاملات الإسلامية تضمن توزيعاً عادلاً، عبر التطبيق الكامل لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في الجانبين المادي والروحي، واستغلال الموارد بما يحقق المقاصد الشرعية.

التوصيات:

1. إنشاء مراكز بحث وتطوير تُعنى بدراسة التمويل الإسلامي، وتحفيز الجامعات على إعداد برامج لتعليم مناهج التمويل الإسلامي.
2. سنّ القوانين واللوائح التي تنظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، على أن تكون هذه القوانين واللوائح مستوحاة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية ضمن إطار الحلال والحرام.
3. يجب على المؤسسات المالية الإسلامية التركيز على تمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.



المصادر

1. أشرف محمد دوابه، السوق المالية الإسلامية الموحدة "تحديات ومقومات"، الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول، تركيا، 8-9 نوفمبر، 2019.
2. الجوانب القانونية في الصناعة المالية، بنك الكويت المركزي، متاح على: www.cbk.gov.kw/ar
3. حمو زروقي آمال وسهلي رقية، التحديات المواجهة لانخراط المصرفية الإسلامية في النظام العالمي، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بو علي بالشلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر، 2019.
4. دوفي قرمية، دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 2، ديسمبر، 2017.
5. سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، الكويت، 2004.
6. شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.
7. عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية "واقع وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 9، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
8. عبد الكريم قندوز وأحمد مداني، الازمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول: الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً"، الجزائر 5-6 ماي، 2009.
9. عبد الله علي عبد الله الطوقي، أساليب تمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية: المخاطر والحلول، مكتب البحوث والنشر بجامعة الناصر، مجلة جامعة الناصر، العدد 4، ديسمبر، جامعة الناصر، 2014.



10. عديلة خنوسة ولحسن فوضيل، التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 1، 2019.
11. عيسى دراجي ومنور أوسر ير، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهونات المستقبل، غرداية، 23-24، 2011.
12. فضل عبد الكريم محمد البشير، تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي: التمويل الإسلامي نموذجاً، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
13. فهيمة حاجي، تفعيل أداء الصيرفة الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الصيرفة الإسلامية في دول الخليج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
14. محمد سعيد المجاهد ومحمد بن راشد الغاربي، المؤسسات المالية الإسلامية: بين الواقع والمأمول، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي: "المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق"، إسطنبول، تركيا، 16-17 أبريل، 2018.
15. نوال عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الدولية "البحرين"، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.
16. نوري عبد الرسول الخاقاني وأحمد عباس عبد الحسين الصافي، السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي معاصر: الآليات والمرتكزات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 1، 2021.
17. هاشم مرزوك الشمري وعباس كاظم الدعيمي، المصارف الإسلامية والبنوك التجارية إمكانيات التعاون ومعوقاته الأردن حالة تحليلية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، العدد 12، 2009.
18. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث دور المعاهد المصرفية في تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، 19-20 نوفمبر، البحرين، 2005.



1. The Global Competitiveness Report 2013-2014, World Economic Forum, Geneva, p14.